

المواركة واللغة

برنار فنسان

ترجمة علي حمريت

« من أضع اللغة العربية فقد سلب سلطته » ذلك ما أكدّه ابن داود الغرناطي في رسالة وجهها إلى مسلمي إفريقيا الشمالية أثناء انتفاضة المواركة بجلال الباشرات⁽¹⁾. فليس أبلغ من هذا التأكيد على قوم للمحافظة على لغتهم الخاصة عندما يكونون في تصادم مع كل أنواع القهر. ويبلغ الأمر إلى أن يصبحوا مهّدين في وجودهم الذاتي. إن اللغة هي الرّهان الأصلي في التصادم بين الأقلية المهّدة باستلاب هويّتها وبين المجتمع الذي يسعى إلى إدماجها بكلّ الوسائل. لذلك لا نعجب من الإجحاف في التراتيب الهادفة لمنع الكتاب المسلمين من استعمال العربية بإسبانيا في القرن السادس عشر.

وإن ضبط قائمة (لهذه الحالات) يبدو على الأرجح عملية غير مجدية. والتذكير ببعض أمثلة دالة يكفي لبيان طابع انشغال مستمر يقارب الهوس. وكل النصوص الشهيرة التي تهدف إلى إرساء سياسة تثقيفية، تركز على المسألة اللغوية، وهذا بدءاً من السنوات العشرين من القرن السادس عشر. وإن الجلسة التي انتظمت بمصلّى الكنيسة الملكية في غرناطة سنة ست وعشرين وخمسمائة وألف نصّت على ما يلي :

« نوصي بالآ يتكلّموا باللغة العربية - فيما بينهم - وألا يخاطبوا بها أطفالهم، وألا يكتبوها. وعليهم أن يتحدّثوا باللغة القشتالية، وهذا الأمر يقصد اجتناب ما ينجرّ عن التخاطب باللغة العربية من أضرار ومساوئ »⁽²⁾.

والمقصود بالذات إنما هو استعمال اللغة العربية في المعاملات. ونعلم أن القرار - كغيره من القرارات الأخرى - قد وقع تبليغه عقب مفاوضات مخصوصة بدفع مبالغ مالية عينا ونقداً. وموازاة لهذا، فقد حاول المواركة البلنسيون، سنة ثمان وعشرين وخمسمائة وألف (1528)، إبعاد خطر التهديد متعللين أنه لا بد من الوقت لتعلّم لغة أخرى. وبعد أربعين سنة تجددت المهاجمة الكبرى، وأذنت مجالس التشريع البلنسية، سنة أربع وستين وخمسمائة وألف (1564) بإحراق كل الكتب المكتوبة باللغة العربية⁽³⁾. وفرضت المذكرة الملكية في

السابع عشر من شهر نوفمبر سنة ست وستين وخمسمائة وألف (1566) على المواركة الغرناطيين تعلّم اللغة القشتالية في ظرف ثلاثة أعوام⁽⁴⁾. وفي الأثناء عدّدت السلطة الأخطار الناجمة عن ثبات اللغة العربية، ومنها الحفاظ على المعتقد الاسلامي وصعوبة تعليم الدّين المسيحي مشافهة، ومواصلة القيام بطقوس محظورة. ونستنتج من نصوص تسبق بقليل قرار الطّرد في سنة تسع وستمئة وألف (1609)، أن فاعلية هذه الاجراءات كانت محدودة الجدوى. وطلب فيليب الثاني، في السابع عشر من شهر ماي سنة خمس وتسعين وخمسمائة وألف (1595) أن يتعلّم الكتاب المسلمون اللغتين القشتالية والبلنسية وأن تكتب التعاليم المسيحية باللغتين⁽⁵⁾. فاللجنة المجتمعة في الثاني والعشرين من شهر نوفمبر، سنة ثمان وستمئة وألف (1608)، ببلنسية، تساءلت عن المنافع المرتقبة في سياسة القمع قبل الإعراض عنها « ويبدو أنها صعبة التحقيق بل مستحيلة في الوقت الراهن »⁽⁶⁾.

إن الاخفاق كان محققاً. وقد بدا أن ما بذل من مجهود في ميدان التعليم وأنواع التحذير والموانع المتكررة قد اصطدمت بجدار فيما يخصّ الحال البلنسي ومثله الحال الغرناطي. وبصفة عكسية، فإن المجتمعات القشتالية المنغمسة في الخضمّ المسيحي منذ قرون لم توقّف في الحفاظ على لغتها. وهنا كذلك تعدد الأمثلة الشاهدة. واليوم، أصبح الرأي الذي بمقتضاه لا يعرف مواركة مملكة أرغون اللغة العربية، رأياً مقبولا على العموم⁽⁷⁾. ويذهب ميخائيل دي إيبالزا إلى الرأي أن المسيحيين الجدد على ضفة وادي إبرة الشمالية لم يعرّبوا مطلقاً⁽⁸⁾. وبهذه الصفة فقد يتقابل الثنائي الغرناطي البلنسي بالثنائي القشتالي الأرغوني من الوجهة اللسانية.

وليس لي أن أدعي جعل هذه الحالة المثبتة في عديد المرات، موضع شكّ، وأحسبها تتلاءم مع الواقع في الخطوط الكبرى، إلا أنني أظنّ أننا لا نستطيع الاكتفاء بهذه العموميات التي أوحّت بها - في الجملة - نصوص ذات طابع معياري. وينبغي إنجاز دراسات دقيقة يمكن أن تساعد في نفس الوقت على إبراز فوارق بين الجهات بعضها البعض، وأن تؤكد تطوراً بالأخرى تطورات (فكيف نتصور، عندئذ، أن الوضع في سنة تسع وستمئة وألف (1609) قد كان مطابقاً لوضع سنة خمسمائة وألف (1500) ووضع سنة خمس وعشرين وخمسمائة وألف (1525) ؟)، وأن تظهر كل الثروة، في تسلسل، بدءاً من الموريسكي الوحيد اللغة وانتهاء بالموريسكي المزوج اللغة، وأن تكشف أخيراً تعقّد المبادلات الأسنسية بين قدامى المسيحيين والمحدثين منهم. ولشد ما يكون هذا الأمر ملائماً (فيظهر) من جهة، أن الاسلام يقبل قبولا تاما استعمال لغات أخرى متنوعة الأصل، رغم اعتماده على المنزلة الدينية للعربية، ومن جهة أخرى فإن عديد الأوامر المغرضة التي تهدف إلى إزالة اللغة العربية من الأرض الاسبانية في القرن السادس عشر، لم تكن - في نهاية الأمر - إلا ضروباً من التهديد لم تتبعها أعمال تذكر.

لا أطيل الحديث عن الأرغونيين ولا عن القشتاليين. وتبدو لي بعض الملاحظات أساسية. ويذكر لويس كريدك مقطعاً بليغاً من المقالة التي كتبها محمّد فيرة لاخوانه في الدّين

من الأرغونيين قبل الطرد بقليل. ويبدو من هذه الوثيقة أن المواردكة الأرغونيين يفتقرون إلى العلم والرأي الحصيف لا لضعف العقيدة وإنما لأنهم ضيعوا الكلام باللغة العربية⁽⁹⁾. وتشير أدلة أخرى أن الأرغونيين يبعثون بأبنائهم إلى البنسنيين حتى يتعلموا لغة القرآن، وهذه حجة في انعدام هذا النوع من التعليم في وادي إبرة.

فهل تعمم مع ذلك هذا الأمر ؟

وتلاحظ « جاكلين فورنال قيران » - في دراستها لامتلاك الكتاب في المجتمع المورسكي الأرغوني - أن البناء « قبريال باكس » يملك تسعة كتب باللغة العربية ويتقن قراءتها، وأن موثق العقود ببلدة « رودان »، « لولب دي مونتي »، « تعلم العربية مع أبيه⁽¹⁰⁾ ». وأدانت محكمة التفتيش، بسرقة، بين سنة ثمان وستين وخمسائة وألف (1568) وسنة تسع وستمائة وألف (1609)، ستة وأربعمئة شخصا، لأنهم احتفظوا بوثائق مكتوبة. ومن بينهم مؤدبو كتاب، وأطباء، وشهود عدول، ومزارعون وحياطون، الخ... وأكدت الباحثة أن جلهم من الموسرين ممن يحذقون قراءة اللغة العربية وكتابتها⁽¹¹⁾.

وليس شيئا أقل تأكدا (في هذا المضمار) لأن المعادلة بين امتلاك كتاب عربي وحذق اللسان العربي ليستا بوجه من الوجوه حقيقة ثابتة. ولكن نفس الكاتبة تقدم أمثلة عديدة عن وجود كتابات قرآنية. وإن شبكة، بأتم معنى الكلمة، لبيع الكتب، والمصاحف خاصة، نشطت في غضون الثلث الأخير من القرن السادس عشر. أليست تلك مجهودات يائسة لإنقاذ شعلة مرتعشة أو بؤرة مقاومة في عالم يتوق في أغلبه إلى الثقافة. إن الملف الأرغوني هو أبعد من أن تطوى صفحاته.

وهي نفس الملاحظات فيما يتعلق بالمواركة القشتاليين والنقاريين. فما من شك أن فترة الهيمنة المسيحية الطويلة - كما كانت الحال في أرغون - وإذابة طائفة المورسكيين قد دعت إلى تطور يتعدى الحد منه. ولكن يمكن النقاط بعض الاشارات المتضاربة من هنا ومن هناك. وأقيم اجتماع كنسي، في أبريل من سنة إحدى وسبعين وخمسائة وألف (1571) وأوصى بتشيتب الأقليات حتى ينسى أفرادها لغتهم العربية السيئة⁽¹²⁾. وعلم بعض السكان للغة العربية في « هورنشوس وإسترامدور »⁽¹³⁾. وتثبت « مرسيدس قريبا أرينال » أن استعمال اللغة العربية في الخطاب والكتابة قد تواصل نسبيا في مقاطعة « نفارا »، إلى بداية القرن السادس عشر⁽¹⁴⁾. أليس من الممكن، ألا يتعلق الأمر هناك إلا بظواهر استثنائية ولكنه يدعونا إلى التبصر والحذر والعمل، وإلى أن نتساءل خاصة - وهذا ما لم يقم به أحد - في موضوع اللسان، عن نتائج تهجير الغرناطيين المعربين إلى مقاطعتي قشتالة و« إسترامادور » وبلاد الأندلس الغربية. وفي « فيلا نوفادي » لآخارة (مدينة الحجارة الجديدة)، في ضواحي مقاطعة « لا مانش »، في سنة إحدى وثمانين وخمسائة وألف (1581)، يجيد المواردكة تلاوة صلواتهم، واستظهار مبادئ العقيدة والوصايا العشر باللغة

القشتالية⁽¹⁵⁾). ولشدّ ما يعظم شعور القسّ الجهوي رضى بذلك. ولكن متى يتمّ استظهار الدرس استظهارا حسنا، ويمجرد عودتهم إلى بيوتهم، فأية لغة يتكلّمون بها ؟ فلا نذهب أبعد من ذلك في الإحاطة بوضعية البنسنيين والغرناطيين حتى سنة سبعين وخمسائة وألف (1570). فهاتان المجموعتان الكبيرتان كوّنّا أكثر من ثلثي الأمة المورسكية. وفي حصنهما استمرّ بقاء اللغة العربية. والسؤال الذي يطرح هنا ليس من يتكلّم بالعربية ولكن بالأحرى من يتكلّم باللغة الرومانية والقشتالية والبنسنية.

والسلطان المدنية والكنسية لا تفتان تؤكّدان ما يفصل جذريا بين الرجال والنساء في هذا المضمار. وتبدو لنا أربعة أمثلة :

فقد ورد - فيما سبق - في تقرير يرجع إلى سنة ثمان وعشرين وخمسائة وألف (1528) « أن القسم الأوفر من العرب، وكل النساء العربيات تقريبا في مملكة بنسنية، هذه التي سبق ذكرها، لا يحسنون التخاطب باللسان العربي (الأعجمية) ».

والنصّ الذي يعود إلى شهر نوفمبر من سنة ست وستين وخمسائة وألف (1566) - وهو المتعلّق بمملكة غرناطة - « يثبت أن جلّ المورسكيين، وخاصة النساء والأطفال، لا يفهمون لغتنا ».

وإن القيمين على مدينة قرطبة - وهم الذين اقتبلوا المواركة المبعدين عن أوطانهم - يعيدون تقريبا نفس التعابير : فالرجال المتقدّمون في السنّ، والنساء والأطفال يجهلون اللغة القشتالية⁽¹⁶⁾.

وفي سنة خمس وتسعين وخمسائة وألف (1595) يضع قسّ مدينة « أريهوية » في المرتبة الأولى - وهو يعدّد العراقيل المعطّلة لتعليم ديني صحيح - « ما للنساء من التعتّ والرّفص تجاه لغتنا »⁽¹⁷⁾.

ومن الواضح أن النساء المورسكيات - لما هنّ فيه من قلة التواصل على عكس أزواجهن وإخوانهن مع المسيحيين القدامى - قد كان لهن دور أساسي في الحفاظ على اللغة العربية. إنها لغة الحياة العائلية. فكّن، حينئذ جميعا يتحدّثن بها ويحافظن عليها.

ولكن تخنفي - مرة أخرى - حقائق غير ثابتة وراء هذه العموميات التي لا شك فيها، وهي التي يتحتمّ علينا اقتناصها بالرجوع إلى مصادر محاكم التفتيش وإلى نصوص العقود أو الوثائق البلدية. فالمرجع التي تشير إلى وجوب حضور الترجمان متوفّرة. ولقد قدمت « كرمان برسلو » و « أنا لبرتا » أمثلة شاهدة منها⁽¹⁸⁾. وهكذا فإن من بين النساء الإحدى عشرة اللاتي حضرن في محاكمة سكان بلدة فلدينيا - بين سنتي إحدى وستمائة وألف وخمس وستمائة وألف (1601-1605) - سبع كنّ في حاجة إلى ترجمان⁽¹⁹⁾. ولنا من القرى الثلاثة : « كرلات »، و « بنى مودو » و « بنى مسلم » - في سنة أربع وسبعين وخمسائة

وَأَلَفَ (1574) - عَيَّنَ أَكْثَرَ عِدَدًا، إِذْ أَنَهَا تَضُمُّ تِسْعَةَ وَسِتِّينَ وَخَمْسَمِائَةَ شَخْصٍ وَقَدْ بَلَغَ أَصْغَرُهُمْ سِنًا إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً⁽²⁰⁾. وَقَدْ اسْتَطَقَهُمْ حَاكِمُ التَّفْتِيشِ وَاحِدًا وَاحِدًا مِنْ أَجْلِ قِيَامِهِمْ بِشَعَائِرِهِمُ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَذَلِكَ بِمُنَاسَبَةِ عَهْدِ الْأَمَانِ، وَهُمْ يَتَوَزَّعُونَ إِلَى عَشْرِ وَثَلَاثِمِائَةِ امْرَأَةٍ وَتِسْعَةِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتِي رَجُلٍ.

وإن لم يكن مائتان وخمسون منهم - والحالة هذه - غير محتاجين لمبلغ عنهم، فإن ستا وعشرين امرأة من بينهم فحسب، لسن في حاجة إلى إعانة. والتوزيع لا يمكن أن يكون أوضح ولا أكثر دلالة.

غير أن الأرقام الجمالية تمحو الفوارق ذات الأهمية، والفاصل واضح بين المجموعات البشرية الثلاث. فبلدة بني مسلم لا تضم إلا من مائة إلى مائة وعشرين ساكنًا، كلهم موارد في حين كانت بلدة « بني مودو » تقارب - على ما هي فيه من تجانس كلي - ثلاثة مائة ساكن وتشتمل « كرات » - وهي بلدة ذات ألف ساكن تقريبًا - على ربع سكانها من المسيحيين القدامى. إن موارد بني مسلم - نساء ورجالًا - قادرون جميعًا على الإجابة باللغة الرمانية على أسئلة حكام التفتيش، في حين أن نساء بلدة بني « مودو » وبلدة « كرات » - باستثناء ستة تقريبًا - ثلاث عن كل قرية هنَّ غير متقبّلات. (ولهؤلاء أقل من أربعين سنة من العمر). والرجال، على عكس ذلك هم من ذوي اللسان العربي، باستثناء تسعة، كلهم من سكان بلدة بني مودو. وهذه المعطيات تجرّ مجموعة من الملاحظات. فإن أصغر المجموعات البشرية الثلاثة هي في حالة تأقلم ثقافي (مُثاقفة)، فهل ينبغي الاعتقاد، هنا، بجدوى تعليم ديني متواصل في حين كان فعل الاختلاط بين السكان في بلدة « كرات » غير بين الأثر وكانت بلدة « بني مودو » هي المثال عينة للرفض اللساني. إن أسباب ما بين المجموعات البشرية من اختلاف فيما يفصلها عن بعضها من مسافات قصيرة، ليست سهلة التوضيح، ولكن الأهم، الآن، هو استنتاج ثلاث وضعيات غير متماثلة. وهكذا تفتح إمكانيات دقيقة للبحث حتى ولو بقي ملف القضية استثنائيًا بصفة وقتية.

وفي الواقع فإنني لم أجد مثيلًا لذلك في موضع آخر. ففي مملكة غرناطة، ينبغي أن أكتفي بسبر أشد فقرًا كميا ويكون فيه خاصة جنس النساء مفقودًا. وفي انعدام الأفضل، فإننا نجيز تداول اللسان العربي بصفة مطلقة لدى كافة النساء تقريبًا. ونزيد حجة بسيطة كإضافة رغم كل هذا، دعما لهذا الزعم. « فيليزابيل ميدانة »، أرملة الحرّاث « فرانسيسكو أبو حمين »، وساكنة ديلار، وهي قرية في سهل غرناطة، هي من الموارد القلائل قد كتبت وصية لدى شاهد عدل من المسيحيين القدامى⁽²¹⁾. وفي هذه الحالة استعانت بترجمان. وفيما يخص الرجال، فإن ما يلفت الانتباه، عندئذ أنه أثناء اجتماع اثنين وثمانين (82) من أعيان القوم لجبال الباشرات على أساس نائبين عن كل قرية خاضعة للنظام الملكي، فقد كان توسط « هرنان قوتياراز » الترجمان، أمرًا ضروريًا⁽²²⁾. وهكذا فإن من بين هؤلاء، الرجال الذين كانت لهم جميعًا مسؤولية عمدة أو أمر، وبمقتضى هذا المنصب كانت لهم عديد فرص

الاتصال بالمسيحيين القدامى فإن مجموعة منهم على الأقل تجهل تماما اللغة القشتالية. ومن بين الاثنين والثمانين الحاضرين يندرج الزعماء المنتظرون في انتفاضة الجهة ثمان وستين وخمسمائة وألف (1568) : « هرنبدو الزّافر »، من قرية « دي قديار » و « ميكال دي روخاص »، و « لور نزودي أركوس دوخيار »، و « هونندو الدّندنة » من قرية « بترنة » الخ...

نذكر مثالين موضحين آخرين :

في برشانة، في وادي المنروعة بالشمال الشرقي من مملكة غرناطة فتح تحقيق إثر فيضانات(23). وعندها أرادت السلطة ضبط الخسائر استنطقت عشرة شهود مواركة : خمسة منهم يتكلمون العامية الإسبانية « الخميادو » (الأعجمية) وخمسة يفصحون باللسان العربي. وغير بعيد من هنالك، بقرية « فيدة »، سنة بعد سنة، يقع عقد إيجار المراعي المخصّصة للقطعان المنتجة. ويذكر أحيانا - وهذا ليس في أطراد مع الأسف - أن كان أصحاب الماشية والمتعاقدون معهم قادرين أو غير قادرين على التحاور بالقشتالية. ولقد ضبطت إحدى وأربعون حالة بين 1554 و 1562(24) : ستة عشر شخصا يتكلمون « الأعجمية » وخمسا وعشرين يجهلون. فهل يستجيب هذا التقسيم إلى منطق واضح ؟ لا يبدو ذلك من أول وهلة، ومن الثابت أنه لا توجد فوارق جغرافية مضبوطة. هؤلاء وأولئك ينسبون إلى نفس القرى في جهة بازة، و « مركويزادو » في « سنات » وجبال « فلابر » والقرى القريبة من « فيرة ».

والانطباع الذي نستنتجه من هذه العناصر المتفرقة أن اللغة القشتالية تغلغلت بصعوبة في البوادي الموريسكية، ولكن نجد دائما هنا وهناك بعض الأفراد الذين يقومون بدور الوسيط.

وإذا كان ازدواج الشكل الجنسي شديد التأكد، تبقى جهات كثيرة طيّ الغموض. فهل توجد مقاييس أخرى للتفرقة داخل المجموعات البشرية الموريسكية ؟ نفكر بصفة خاصة في تفضيل باعتبار النظام الاجتماعي أو الاجتماعي المهني. فإذا كان مثال أعيان القوم من جبال البشرات ملائما على نطاق واسع، فإن الصفوة من القرويين كانوا أقل تهيؤا لنمو ثقافي، أكثر بقليل من عامة الأوساط الفلاحية الموريسكية. ولكن هذا يبقى في حاجة إلى الإثبات. وما هو وضع النخبة من المدنيين، والغرناطيين منهم خاصة ؟

ألا نستطيع أن نستخلص لديها خطة للاندماج، تتخذ في جزء منها مسلك اللسان، وتشجعها السلطة ؟ فمن المحتمل أن « آل زيكري »، و « غرناطة فنقاس » و « لوباز كيبونة » و « بلثيوس »، وكلهم يحتلون وظائف بلدية أو في مصلحة الضرائب كانوا يجيدون اللسانين(25). فالأمر جلي لمن يشغلون وظيفة ترجمان رسمي في البلدية (إنهم أربعة في حضور دائم في غرناطة) وفي محكمة التفتيش أو في مؤسسات أخرى أمثال « قرسيا

شاكون « أو « زكريادي مندوزا » وهم من رأيانهم يتدخلون في عدّة مواقف⁽²⁶⁾. واثنان من بينهم وهما ألزودل كستّي و « ميغال دي لونة » قد أدركا بعد الشهرة في خدمة الملك فيليب الثاني⁽²⁷⁾. وفي الواقع لدى من يدرس الأقلية المورسكية، فإن المسألة اللغوية ينبغي أن توضع في مصطلحات جديدة تماما. فالأبحاث القليلة التي خصتها قد تناولتها دائما تقريبا فيما يحيط بها كليا أو فيما يمت إليها بصلة، وفي إطار تصادم جذريّ بين لغات لا تبدّل فيها ولا إمكان في تبسيطها : عربية ضد قشتالية أو كتلانية. فالواقع المتكوّن من تبادل يومي، ومن دخيل ومن حتّ هو شيء آخر. فما بين إحكام لسان واحد عربي مطلق وامتلاك لسانين كليا يوجد موضع لمجموعة من الدرجات اللسانية نعرفها جيدا في مجتمعاتنا المعاصرة. فلماذا كان الأمر مخالفا لذلك في إسبانيا في القرن السادس عشر ؟ إن علاقات الجوار، والحاجة إلى العمل وإلى سوق الشغل، والاجراءات المتفاوتة في التنصير بحسب الأمكنة والأزمنة قد أدّت جميعا مهمتها. فلنعترف أنه ليس من السهل أن نعاين هذه الوضعيات الوسيطة - ازدواجية لغوية غير متماثلة وازدواجية لغوية عن طريق إدراك ذهني - وهما الأكثر تواترا، ولكن ليس هذا تعلقة للتخليّ عن البحث فيهما⁽²⁸⁾.

فإنه توجد بعض الآثار عنهما. إن الأب « داريو كبانلاس » نشر مؤخرا نقبشة عربية عثر عليها، فوق (ربوة) البياسين بغرناطة يعود تاريخها حسب كل المشابهات، إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر⁽²⁹⁾. إن شكل كلمات كثيرة غير سليم، وبعض الحروف الصوامت ساقطة، والانسجام بينها مختل... وعند رؤية هذه الوثيقة، وقرائن أخرى استخلص الأب « كبانلاس » أن المواركة لم يضيّعوا الخطاطة العربية الجميلة فحسب ولكن ضيّعوا تدريجيا التلفظ الصوتي الصحيح وامتلاك قواعد الفصحى النحوية. وإثبات هذه الحالة يقود إلى مجموعة من التساؤلات عن وسائل نقل اللسان العربي داخل المجموعة العربية المورسكية. وقد ألمعنا فيما سبق أعلاه، إلى الكتابات القرآنية الأراغونية. ويوجد واحد منها في « كلندة » حوالي سنة ثمانين وخمسمائة وألف (1580)، وكان يتردّد عليه أخوان هما « جيرونيمو » و « خوان سفنتاس » وسنهما بين اثنين وعشرين وأربع وعشرين سنة. وكتاب آخر، في نفس الفترة، كان موجودا في « المناسيد » بـ « جبال » « سيارا ». ويوجد بالتأكيد أيضا في مملكة بلنسية. « رفايل كرهسكو » يثبت أن حلقات العبادة والقراءات الجماعية، وكتاتيب الأطفال، واستفتاء الفقهاء كانت تنظّم بدءا من كل « كورة عربية ». وأثناء عمليات الاستنطاق، يدلي المواركة بالتصريح عن كتاتيب يجتمع فيها بين خمسين وستين شابا تتراوح أعمارهم بين اثنتي عشرة وخمس وعشرين سنة، وذلك ليتلقوا من معلم، اللغة العربية والفقّه⁽³¹⁾. ويقدم « بورومات » أمثلة عديدة لمؤدّبين من جهة سيقرب (أزنانة، الفندقية، كونيخة، فنزارة الخ...) كانوا يعلّمون اللغة العربية حوالي ستين وخمسمائة وألف (1560)⁽³²⁾. وأميل إلى الاعتقاد تلقائيا في وجود شبكة مماثلة داخل مملكة غرناطة، ولكن في هذه الحالة الأخيرة، لانعدام أحكام تفتيش، يبقى التوثيق رهن الابتكار. وبالعكس فإن قراءة القضايا التي بنّت فيها محاكم سرقسطة وبلنسية قراءة مركزة تفضي بالتأكيد إلى نتائج. ولا

يمنع أن يكون تعلّم اللغة العربية، خارج الأوساط المتلاحمة، من السهولة بمكان. فالسكان المواركة كانوا على جانب كبير من الأمية. ولقد انتهى « أنا لابرتة » و « رافيل كرسكو » إلى نفس النتائج بدراستهما قضايا المواركة اللاتنتين والسبعين ومائة، العائدة بالنظر إلى محكمة التفتيش ببلنسية. فالرجال أميون في حدود اثنين وسبعين بالمائة (72 %) في تقدير الأولى، وهذه النسبة المئوية هي عندها مبخوسة التقدير اعتبارا لشخصية المتهمين⁽³³⁾ فإن أحد عشر رجلا متهما من بين الخمس وعشرين ومائة قد أمضوا بالعربية حسب الباحث الثاني⁽³⁴⁾. وبالعودة إلى السبر الخاص بقرية « بني مودو » وقرية « بني مسلم » وقرية « كرلات »، ألاحظ أن المائتين وستة وأربعين رجلا (80+14+152) الذين وصلنا منهم إمضاء أو ملاحظة : « لا يعرف الإمضاء »، ثمانية عشر (18) فحسب هم قادرون على الإمضاء. والجزئية ليست عديمة الأهمية. إن عشرة من سكان قرية « كرلات » يجانبون في هذه القائمة ستة آخرين من قرية « بني مودو » واحدا فقط من قرية « بني مسلم ».

والنسبة المئوية الجمالية للقارئ هي إذن سبعة فاصل ثلاثة في المائة (7,3 %). وإذا اعتبرنا النساء - لا توجد واحدة تعرف الإمضاء - فإن النسبة المئوية تنخفض بثلاثة فاصل ثلاثة في المائة (3,3 %). ونقدّر كامل الصعوبة في نقل قسم أساسي من الثقافة الإسلامية. فبعض الرجال فحسب لهم قابلية تضمن تعليم القراءة أو القدرة على تلاوة نص أثناء سهرة. ومن جهة أخرى ما هي درجة سيطرتهم على اللغة العربية ؟ فهم إلزاميا مرغوب فيهم، فيلفتون الأنظار إليهم بسهولة ويمتلئون الهدف الأمثل لمحاكم التفتيش التي لها اهتمام كبير بالمتمسكين بدينهم القديم. إن الخطر فوق ذلك عظيم جدا لأن القارئ متقدمون في السن. فالأصغر قد يكون له ثلاثون سنة، وآخر له أربع وثلاثون وثلاث ست وثلاثون، اثنان في الأربعين من العمر، (41 و 46 سنة) وثلاثة في الخمسين (50 سنة مرتين و 56 سنة)، وخمسة في الستين وثلاثة في السبعين وشيخ يضم إليهم في السادسة والثمانين. وإن تجدد الوسطاء الثقافيين الضروريين لا يبدو محققا وإن المعرفة الجيدة للكتب، وللقرآن خاصة، فيما عدا المحفوظ منه، هي مهددة بالزوال، في أجل قصير. ولنسجل مرة أخرى هشاشة التفاضل بين المجموعات البشرية. فإن قرية « بني مسلم » وجدت نفسها في وضع مأسوي بقارئ واحد له ستون سنة من العمر. والامكانيات أوسع، في قرية « بني مودو »، بسبعة قارئين من بين ثمانين، في حين تقدم قرية « كرلات » ملامح وسيطية بعشرة قارئين على مائة واثنين وخمسين رجلا. حقا، إننا ننظر عينات قليلة ولكن الفوارق المسجلة هنا تؤكد ما استشفناه فيما سبق، بصدد الالتجاء إلى الترجمان.

والاختبار يبدو إذن صحيحا ولو بقي شكل قائما فيما يتعلق بصدق المصريحين. ألم يكن لهم فائدة - وخاصة الأصغر سنا منهم - في إخفاء قدراتهم على قراءة العربية وكتابتها ؟ غير أن التقدم الذي يوحى به التصريح السابق يجعلني أفكر قصرا في الجلد المحبب (peau de chagrin).

إن تساؤلات مماثلة تفرض نفسها فيما يتعلّق بمفهوم « الأعجمية » فيكون للفظ مفهومان عندما ينعت مورسكيا. الأول عام جدًا يعيّن الفرد مجردا من كل علامة خارجية تفصح انتماءه للأقلية من المتساكنين. والثانية المحدودة أكثر، هي التي تؤكد التأقلم اللساني - وهي التي تهمننا هنا، ولكن ماذا نعرف في حقيقة الأمر من قدرات التعبير والتواصل عند المواركة باللسان القشتالي أو البلنسي ؟ لا شيء بالفعل. إن نصا يعود لسنة خمس وأربعين وخمسمائة وألف (1545)، حرّر بمناسبة دعوى قضائية بين جهات « فيرة »، و« سرباس » و« لوبرين »، بالشمال الشرقي من مملكة غرناطة، يضعنا في المسار الذي ينبغي اتباعه⁽³⁵⁾. فالشهود المواركة في القضية أبعادوا في نهاية الأمر، ذلك لأن أي واحد منهم « لا يستطيع فهم كلمة من "الأعجمية" ولا يتبين الأخرى ».

فانطلاقا من أي لحظة يحدد النصارانيون القدامى أن المورسكي أصبح الخمينادو، فهل عندما يحذف اللسان أم عندما يكون قادرا على الإبانة عن مراده أم عندما يغمغم ببعض الكلمات ؟ فالمجال فسيح على المراهنة أن الاحتمالين الأخيرين كانا سائدين أكثر من الأول.

إن مواركة مملكة غرناطة كانت تواجههم صعوبة إضافية ناتجة عن استعمال متواز للغة البلنسية واللغة القشتالية في الاقليم. يركز البحث دائما في النصوص الرسمية التي نشرها « بسكوال برنات » وحلها « خوان فستار » على اللغتين الرومانيتين اللتين وضعتا إذن على قدم المساواة⁽³⁶⁾. ولقد منح « شارل كان » المورسكيين البلنسيين، من قبل، في سنة ثمان وعشرين وخمسمائة وألف (1528)، قرار تأجيل بمدة عشر سنوات لتعلّم « الأعجمية » وهي خليط بين اللسانين الرومانيين القشتالي والبلنسي⁽³⁷⁾. ويذكر تقرير نقابة وكلاء الناطقين بالألخمية، المؤرخ في سنة خمس وتسعين وخمسمائة وألف (1595)، أن جل المتضررين الجدد لا يفهمون البلنسية ولا القشتالية⁽³⁸⁾. وعندما ندقّق جزئيات الأحداث، نكتشف أن عيسى، فقيه « فنساره »، بمقتضى معاشرته للنصارى القدامى في سنوات ستين وخمسمائة وألف (1560)، أصبح يقرأ القشتالية ويكتب بها، وهذا أمر وقع عليه التأكيد⁽³⁹⁾. وفي قرية « كرلات » استنطقت « إيزابال كومكسي » بمحضر الترجمان رغم أنها كانت تفهم القشتالية⁽⁴⁰⁾. وترنل « مريّا أدميس »، مروسكية من « كسارقال »⁽⁴¹⁾ أورد الصلاة الربّانية وتحيّة جبريل للعذراء باللغة الرومانية القشتالية، وقد كانت أدانتها محكمة التفتيش في سنة اثنتين وستمئة وألف (1602). ولكن، على عكس هذا، نذكر ضحيتين أخريين للمحكمة وهما « ماريّا كاري » التي عاشت قرب قسنطينة في سنة ست وستمئة وألف (1606) و« كاسبار فيبرار »، ساكن من بني عيسى في سنة ثمان وستمئة وألف (1608) وكانا يعبران باللغة البلنسية⁽⁴²⁾. فالأولى ترنل تحيّة جبريل للعذراء وقاعدة الايمان والعقيدة، والثاني يستظهر التحيّة وصلاة القديس بطرس بكميستال والصلاة الربّانية، ووصايا الربّ العشرة. وهذه الاشارات ليست دلالة على معرفة هذه اللغة أو الأخرى، ولكنها، على الأقل، دلالة تعلم طرفي قد حصل. وأحترس جدا من استنتاج أية خلاصة من هذا الموضوع

الدقيق، والاحظ فقط أن الوضع غامض، ويوجد هنا ميدان للاستثمار. ويقضي المنطق أن يكون المواردية قد امتلكتها مبادئ محدودة أو متطورة من لغة أجوارهم النصرانيين القدامى، والحال أن الأكثرية المطلقة من بينهم ينتمون إلى المجتمع القروي المتكلم باللغة الكتلانية.

إن فهم اللغة القشتالية بقرية « فנסارة » أو « كرلات » تحدث مشكلة. وإن الفرضية الأقرب إلى المعقول هي التالية : إن تدخل رجال الدين الذين يفضلون القشتالية كأداة تبليغ، هو الأمر الذي عطل استعمال اللغة البلنسية عند المواردية. ونركز هنا على نتائج الحملة الرسمية لفائدة القشتالية في القرن السادس عشر⁽⁴³⁾. وبطبيعة الحال، فإن تحليلًا مقارنًا في جزء مضيق لجهة (من الجهات) ما بين القرن الخامس عشر - وذلك عندما لم تبدأ حملة التنصير - والسادس عشر، هو كفيلا وحده من أن يمكن من حصر عظمة الظاهرة. فهل هذا التحليل ممكن ؟

لقد سعيت في الصفحات السابقة أن أبين كيف نستطيع أن نجد في صلب المجتمع المرسكي، سلسلة من الملامح اللسانية على جانب من الاتساع. ولكننا لا نستطيع اختصار الاجراء العكسي. فبأية طريقة وإلى أي حد استطاعت اللغة العربية أن تنفذ في المجتمع المتغلب. فهذا السؤال - بالاضافة إلى غيره - لم يطرح على الأقل بشأن هذه الفترة التي تشغلنا. فكيف يمكن أن نتصور بالفعل، أن النصراني القليلين المندمجين في وسط مورسكي قد كانوا مغلقين دون التأثير باللغة المحلية التي كان لها أعظم انتشار ؟ فإن « كرمان برسلو » وهي الوحيدة التي وضعت - حسب ما أعلم - علامات مفيدة، في كتابها القيم. وهكذا فإن أسبدا بلنسيين كثيرين يفهمون العربية أو يتكلمونها ونذكر على سبيل المثال « جسيارات دومس دي بنسترو »، سيد « ريبلا »؛ وفي بداية القرن السادس عشر، « أوكسيمان راييس » من « كوريبلا »، وهو نبيل قسنطينة حوالي سبعين وخمسمائة وألف (1570). وأشخاص آخرون، من طبقة أكثر تواضعا، تعلموا أيضا بالاتصال المباشر، بعض التعايش من اللغة التي كانوا يجهلونها، مثل الشيخ « موتات » النصراني الذي قد يكون اكتشف مؤامرة في سنة ست وتسعين وخمسمائة وألف (1596). أو مثل « فرانسيسكو بوكاس »، مولى الوجهه المورسكي « كسم دي عبد النمير »⁽⁴⁵⁾.

حدث نفس السيناريو في مملكة غرناطة. فيقوم كل من النصراني القدامى والمواردية أيضا بدور المترجمين عند إمضاء العقود أو في المحاكم. كذا الأمر في « فارة »، فقد قام بهذه الوظيفة عديد المرات، « ألنزودي كبروس »، و « ميكال رودريغاز » ومحلف القضاء « مارتين دي سالاس » و « فرانسيسكو كنزالس »، القائم على مداخيل الكنيسة، و « خوان أرتوز »، قهرمان البلدية، وذلك بمناسبة إمضاء عقود كراء بين البلدية وأصحاب المواشي المنتجعين⁽⁴⁶⁾. وفي سنة تسع وعشرين وخمسمائة وألف (1529) أكد شاهد العدل في مدينة المرية، أثناء تحرير وصية، أنه يفهم اللغة العربية. وفي سنة إحدى وستين وخمسمائة وألف (1561)، كان ترجمان وصية « دياغو » و « ماريا زوبيل » في « بنيهادوز »، خادم

كنيسة⁽⁴⁷⁾. وفي نفس السنة، في « كواخارألته »، لا أحد من المواركة بالجهة بإمكانه أن يكون ترجمانا، فيقع الالتجاء إلى « فرانسيسكو دي بستيو »، نصراني قديم من « سلوبرينا »⁽⁴⁸⁾. يروي مدون الأخبار « مارمول كوفخال » أن الجندي « خوان لوباز » أصيل « أورخيفة » توفّق إلى تزويد النصارى المحاصرين في الكنيسة بالأسلحة⁽⁴⁹⁾.

وأخيرا، في سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة وألف (1573)، يقوم خادم الكنيسة، مرة أخرى، بالترجمة بين المفوضين المكلفين بإعادة الإعمار وبين المواركة الخبيرين بالأمكنة⁽⁵⁰⁾. إن ضرورات الحياة اليومية، والتوافق، تحت على الاقتراض اللغوي من الطرف المقابل.

حذق رجال الكنيسة أيضا للغة العربية، واتسع النقاش حول كيفية التنصير، طوال القرن السادس عشر إلى غاية الطرد في سنة تسع وستمائة وألف (1609). ومن المؤكد، فإن معظم رجال الكنيسة يذهبون إلى القضاء على اللغة العربية العاجزة في زعمهم عن أداء طقوس الدين الحق، وهي بعكس ذلك ناشرة للعقيدة الإسلامية. ولكنه يوجد باستمرار تيار مؤيد لتعليم ديني في لغة الأقليات.

وإن من الداعين إلى ذلك بحجة الواقع والجدوى « فراي فرنندودي تلفيرة »، المطران الأول لغرناطة. فقد « أمر - حسب أحد المقرّبين منه - أن يقع البحث عن قساوسة من بين القائمين بالوعظ ممن يتقنون اللغة العربية، وهكذا أنشأ في بيته مدرسة عمومية تعلّم اللغة العربية. وبمقتضى خبرته وعلوّ همّته، فقد كان ينزل ليستمع ويتعلّم، رغم تقدمه في السن. وبهذه الصفة فقد حذق بعض الألفاظ. وينضم إليه حكام للتفتيش، والمطارنة مثل « مرتان قرثيا » الذي كان يبشر بغرناطة، بالعربية، بداية من ألف وخمسمائة (1500)، قبل أن يصبح رئيس شمامسة مدينة داروكة ثم حاكما للتفتيش أو مثل « مرتان بيريزدي زباله »، مطران قانس ثم أسقف غرناطة وهو الذي يحث على استعمال اللغة العربية. وعثرنا على صدى لهذا في التوصيات التي قدمت لقساوسة مطرانية غرناطة في سنوات ألف وخمسمائة وخمسين (1550). وتؤكد أن « القسّ الذي لا يحسن اللغة العربية لا يقبل اعتراف أي أحد لا يتكلّم اللغة الألمانية (الأعجمية) أي العربية »⁽⁵¹⁾. ويشمل الأمر كذلك الرهبان وخاصة منهم « الفرنسيون » مثل « أنطونيو سوبرينو » و « جيرونيمو دي كورلا » و « اليسويين ». ويستحق هؤلاء الآخرين تنويعا خاصة إذ أن التعليم بالعربية كان بمثابة حجر الزاوية في دورهم في الوسط المورسكي - فيذكرون دوما بضرورة إسماع صوتهم. وفي حدود سنة ستين وخمسمائة وألف (1560) كان رئيس المعهد الديني بمدينة « قنديا » يلقي أذعيته في خطب باللغة العربية. وسار كاهية أسقف أبرشية « أرغون » على خطاه، في سنة خمس وستين وخمسمائة وألف، وكان يلقي تأييد شارل بورجيا، دوق مدينة قنديا⁽⁵²⁾. ونعود بصفة خاصة إلى مضمون تبشير المورسكيين الذين قبلوا ضمن الجماعة النصرانية. فاثان منهم ذاع صيتهما. ونقصد، من جهة، « خوان دي ألبو »، المولود في

سنة سبع وعشرين وخمسمائة وألف (1527) بغرناطة، وهو الذي قام بخدماته الكهنوتية على هضبة البياسين وفي سجون المدينة، بعد مزاوله دراسته في معهد « سان ميكال »، ومن جهة أخرى نقصد « رينياسيو دي لاس كراس » الذي ولد بغرناطة، سنة خمسين وخمسمائة وألف (1550)، وقد تقانى بغير حساب - منذ دخوله - في خدمة الجماعة النصرانية، من سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة وألف (1572) إلى وفاته في سنة ثمان وستمائة وألف (1608)⁽⁵³⁾. وقد كان مرتبطا بعديد المعاهد (بلنسية، سيكوفي، أفيلة، غرناطة...)، وكان باعثا لمجمع لغوي عربي (سنة أربع وستمائة وألف - 1604). ولكن هذا المشروع الأخير قد فشل. ويمكن أن نضيف إليهما « فرانسيسكو هوننداز » المولود سنة أربع وأربعين وخمسمائة وألف (1544) بفرتونة (مرسية)، وقد توفي مبكرا في سنة سبعين وخمسمائة وألف (1570)، و« جورينيمودي مور » المولود في سنة خمس وعشرين وخمسمائة وألف (1525) في باشي بقشتلون، رغم أن أصله المورسكي غير موثوق منه⁽⁵⁴⁾. ولا يمنع من أن أعماله تشرف دور اليسوعيين. ولقد كرّس جهده للجماعة المورسكية البلنسية باستثناء مدة خمس سنوات قضاها في وهران (1567-1572) وترك رصيда لغويا عربيا كاملا تقريبا.

ونرى بهذه الصفة أن اللغة العربية كانت منتشرة في المجتمع المسيحي أكثر مما يتصور، وذلك لأسباب متعددة، أو على الأقل في جهات كثيفة السكان المواركة. وقد أهمل هذا الجانب كثيرا، وإن جانبه الحقيقي يحدّ أكثر وضعا متشعبا بصفة خاصة. وبالفعل، فإن الناطقين بالقشتالية والقنالاية يفترضون من العربية الاسبانية في حين كانت في وضع كان يتدهور. وإن مفهوم « الإسلام الوهن » الذي استنتجته ليلى صباغ ينطبق تماما على اللغة التي يستعملها المواركة في منخرج القرنين السادس عشر والسابع عشر⁽⁵⁵⁾. فالمعنويون لم يتبنوا - على الأرجح - أهمية التشويه إلا زمن المهاجرة في سنة تسع وستمائة وألف (1609)، ولكنهم كانوا متوقعين لذلك من قبل، ولذلك فقد كانوا متعلقين بهذه الامارة الأساسية الدالة على الشخصية وكانوا يبحثون بكل الوسائل على المحافظة عليها. ولكن تتعالى، في الشق المسيحي أصوات متوعة أكثر فأكثر، منادية - بعد سنة سبعين وخمسمائة وألف (1570) بأدوية سريعة المفعول. ونعرف مواقف مطران بلنسية « خوان ريبيرة »، المتطرفة، والمذكّرة التي سلّمها الدومينيكان « لويس بلتران » في سنة تسع وسبعين وخمسمائة وألف (1579) لنائب الملك دوق « نقارة »، وهي تقترح تحجير اللغة العربية، ونحن أقل اطلاع على نصي حكم، هما على جانب من البلاغ في نفس هذه السنة. (فهل يمكن الاعتقاد أنها حملة منظمة؟).

ففي أحد النصين، يؤكد « ديافو أوردوناز »، قس سابق في كنيسة الملكة « إيلينور »، أخت « شارل كان » وزوجة « فرانسوا الأول، أن الطائفة الملعونة تبقى صامدة ما دامت اللغة « المحمدية » (فما أوجز ذلك!) مستعملة. وهكذا يطالب أن ينتزع الأطفال من أمهاتهم « كي لا يتعلموا لغة المدجنين المورسكيين، وإنما يتعلمون اللغة القشتالية، ويتكفل آبائهم

بمصاريف تعليمهم إن استطاعوا ذلك وإذا عجزوا تدفع المصاريف من الصدقات المتأتية من القرى التي سيربّون فيها». ومن جهة أخرى، ينصح «دياقو دي أوزافيرة» واحد من حاشية «فيليب الثاني» - وقد كان مستشارا - بأن يحول أبناء المواركة - بكل بساطة - إلى مستوى العبيد⁽⁵⁶⁾. وهذا الضجيج قد وصل إلى جرف كل شيء في طريقه، وإلى عزل كل من يبحث عن اكتشاف سبل لقليل أو كثير من التوفيق، وإحباط العزائم وذلك بفرض نظرة مقلّصة ومبسطة لواقع ثري ومتحرك.

- (1) Luis del MARMOL CARVAJAL, **Historia del rebelion y castigo de los moriscos del reino de Grenada**, Biblioteca de Antores Espanoles, tome XXI, Madrid, 1946, p. 179.
- (2) Voir le texte dans Antonio GALLEG0 y BURIN et Alfonso GAMIR SANDOVAL, **Les moriscos del reino de Grenada segua el sindo de Guedix de 1554**, Grenade, 1968, p. 202.
- (3) **Cortes valencianes del reinado de Felipe II**, éd. Emilia Salvador, Valence, 1974, p. 14.
- (4) Archives Générales de Simancas (A.G.S.), Registro del Sello, 1566.
- (5) Pascual Boronat y Barrachina, **Los moriscos espanoles y su expulsion**, Valence, 1901, tome I, p. 660.
- (6) **Ibid**, tome II, p. 135.
- (7) Voir par exemple Francisco de Borja de MEDINA, La compania de Jesus y la minoria morisca (1545-1614), **Archivum Historicum Societatis Iesu**, vol. LVII, 1988, p. 53.
- (8) Mikel de Epalza, «L'identité monastique et linguistique des morisques», **Religion, Identité et Sources Documentaires sur les Morisques Andalous**, éd. Abdeljelil TEMIMI, Tunis, 1984, tome I, p. 278.
- (9) Louis CARDAILLAC, **Morisques et chrétiens, un affrontement polémique (1492-1640)**, Paris, 1977, p. 154.
- (10) Jacqueline FOURNEL-GUERIN, Le livre et la civilisation écrite dans la communauté morisque aragonaise (1540-1620), **Mélanges de la Casa de Velazquez**, 1979, pp. 243 et 245.
- (11) **Ibid**, p. 243.
- (12) Juan Bantista Vilar, «L'inquisition de Murcie», in **Les Morisques et l'inquisition**, éd. L. Cardaillac, Paris, 1990, p. 253.
- (13) Julio Fernandez Nieva, «L'inquisition de Lerna», in **Les Morisques et l'inquisition**, op. cit., p. 272.
- (14) Mercedes Garcia Arenal et Beatrice Leroy, **Moros y judios en Navarra en la baja edad media**, Madrid, 1984, p. 38.
- (15) A.G.P., Camara de Castilla, liasse 2183, s.f.
- (16) Archives municipales de Cordoue, livres d'actes, année 1572. Le texte a été publié par Florencio JANER, **Condicion social de los moriscos de Espana**, Madrid, 1857, pp. 256-257 (nouvelle édition, Barcelone, 1987).
- (17) **P. BORONAT y BARRACNINA**, op. cit., tome I, p. 653.
- (18) Par exemple dans Ana LABARTA, Inventario de los documentos arabes contenidos en procesos inquisitoriales contra moriscos valencianos conservados en el Archivo hisotrico nacional de Madrid (lezajos 548-556), **Al-Qantara**, 1980, p. 115-164 et dans Maria del Carmen BARCELO TORRES, **Minorias islamicas en el pais valenciano**, historia y dialecto, Valence, 1984.
- (19) Maria del Carmen BARCELO, op. cit., p. 141.
- (20) Archives historiques nationales de Madrid (A.H.N.), section Inquisition, liasse 556-22; liasse 803-2; et document provenant d'une collection particulière.
- (21) Archives notariales de Grenade, 2.1.3., 1568.
- (22) **Ibid**, escribania Melchor de Alcocer, 1558, fol. 768.
- (23) A.G.S., Expedientes de Hacienda, liasse 146.
- (24) Archives municipales de Vera (A.M.V.), liasse 953.
- (25) Voir Bernard VINCENT, **Andalucia en la edad moderna : economia y sociedad**, pp. 105 et 274-278.
- (26) Pour Garcia CHACON, A.H.M., Inquisition, liasse 2604; pour Zacarias de MENDOZA, Archives de l'Alhambra, liasse 64-23 et référence de la note 21.

- (27) Dario CABANELAS RODRIGUEZ, **El morisco grenadino Alonso del Castillo**, Grenade, 1965.
- (28) Jalila BENNANI et alii, **Du bilinguisme**, Paris, 1985.
- (29) Dario CABANELAS RODRIGUEZ, «Una inscripcion morisca del Albaicin», **Cuadernos de la Alhambra**, XXII, 1986, pp. 95-99.
- (30) Rafel CARRASCO, «Le refus d'assimilation des Morisques : aspects politiques et culturels d'après les sources inquisitoriales», in **Les Morisques et leur temps**, éd. L. Cardaillac, Paris, 1983, p. 192.
- (31) **Ibid**, p. 205.
- (32) P. BORONA y BARRACHINA, **op. cit.**, tome I, pp. 541-542.
- (33) A. LABARTA, **op. cit.**, p. 115.
- (34) Je remercie Rafel CARRASCO qui m'a communiqué les résultats de son enquête. Voir également R. CARRASCO, «Historia de una represion. Los moriscos y la inquisicion en Valencia, 1566-1620», **Areas**, n° 9, 1988, pp. 27-50, particulièrement pp. 39-40.
- (35) A.M.V., liasse 438-8.
- (36) Juan FUSTER, **Portas, moriscos y curas**, Madrid, 1969. Voir aussi la suggestive analyse de Dolors BRAMON, **Contra moros i jucus**, Valence, 1981 (version en castillan, Barcelone, 1986).
- (37) P. BORONAT y BARRACHINA, **op. cit.**, p. 424.
- (38) Archives des Affaires Etrangères de Madrid, relation avec la Saint-Siège, liasse 23, fol. 76; document publié par P. BORONAT, **op. cit.**, tome II, p. 714.
- (39) Voir note 32.
- (40) A.H.N., section Inquisition, liasse 556-22, fol. 133.
- (41) **Ibid.**, liasse 550-11.
- (42) **Ibid.**, liasse 550-8 et 551-10. Ces indications comme la précédente m'ont été fournies par Rafael CARRASCO.
- (43) Sur cette importante question, outre l'ouvrage de Joan FUSTER cité à la note 36, voir Ricardo GARCIA CARCEL, **Herejia y sociedad en el siglo XVI, La inquisicion en Valencia 1530-1609**, Barcelone, 1980, pp. 312-320.
- (44) Maria del Carmen BARCELO, **op. cit.**, pp. 136-151.
- (45) **Ibid.**, p. 145.
- (46) Voir note 24.
- (47) Nicolas CABRILLANA, **Almeria morisca**, Grenade, 1982, p. 32. Cet ouvrage fourmille en références linguistiques, par exemple pp. 30, 31, 34-35, 69-71, 75-78.
- (48) A.G.S. Expedientes de Hacienda, liasse 131.
- (49) Luis del MARMOL CARVAJAL, **op. cit.**, p. 228.
- (50) Archives municipales de Felix, livre d'apeo.
- (51) Brigido PONCE de LEON, **Historia de Alhendin de la Vega**, Madrid, 1960, p. 61.
- (52) Francisco de Borja de MEDINA, **op. cit.**, pp. 38-40.
- (53) Pour Albotodo et le collège des Jésuites de Grenade, voir Antonio GARRIDO ARRANDA, **Moriscos e indios**, Mexico, 1980. B. VINCENT, **Minorias y marginados en la Espana del siglo XVI**, Grenade, 1987, pp. 101-118. Et surtout Francisco de Borja de MEDINA, **op. cit.**
- (54) Francisco de Borja de MEDINA, **op. cit.**, pp. 37 et 117.
- (55) Leila SABBAGH, «La religion des Moriscos entre deux fatwas», in **Les Morisques et leur temps**, **op. cit.**, pp. 45-46.
- (56) Les deux documents figurent aux Archives Générales de Simancas, Camara de Castilla, liasse 2 180.